

2021

## التّمية والعدالة المجاليّة في تونس: قراءة جغرافيّة-اقتصادية في مفهوم العدالة

عبد الكريم داود  
أستاذ فخري في الجغرافيا، جامعة صفاقس، تونس

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [Geography Commons](#)

### Recommended Citation

*Dirassat*, "داود, عبد الكريم (2021) "التّمية والعدالة المجاليّة في تونس: قراءة جغرافيّة-اقتصادية في مفهوم العدالة  
Vol. 23 : No. 1 , Article 6.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol23/iss1/6>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *Dirassat* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## التنمية والعدالة المجالية في تونس: قراءة جغرافية - اقتصادية في مفهوم العدالة

عبد الكريم داود  
أستاذ فخري في الجغرافيا  
جامعة صفاقس - تونس

### **Abstract:**

This work poses the general problem of the relationship between development and justice, and deals particularly with the Tunisian example, with the relationship between development policies followed in Tunisia since independence, and the socio-spatial fractures that were among the major causes of the 2011 revolution. In a first part, this work focuses on the study of the place of the concept of justice in geographical approaches, as well as the relationship between space and society on the one hand, and justice on the other. Then, in the second part, the work exposes the foundations of spatial justice and fairness, and the role of development and spatial planning policies in the possibility of their implementation. Finally, in the last part, the work studies the place of spatial justice in the reading of Tunisian revolution, as well as the weight of socio-spatial fractures in its triggering, and the new approaches of regional development that could lead to territorial fairness. The work confirms the hypothesis that the concept of justice can be an interesting entry point for geographers-economists to take part in the change towards more fairness through the approaches they make available to decision-makers, or through their participation in the societal debate on the issue of justice, a recurrent debate in post-revolution Tunisia. The study shows that social justice and economic efficiency go together and that its achievement remains relative and dependent on the postures of social actors.

**Key words:** Development-Justice-Territorial Fairness-Tunisian Revolution-Territorial Planning.

## تقديم:

تعددت في السنوات الأخيرة البحوث الجغرافية المهمة بالبعد الجغرافي لمفهوم العدالة، وبصفة خاصة لدى الجغرافيين الفرنسيين، بما أنّ انعدام العدالة (أو عدم المساواة) يُعتبر من المشاكل الشائعة التي تعترض العالم، والتي تطرح سؤالاً جوهرياً في العلاقة المفصلية بين التباينات المحلية، أو انعدام العدالة المحلية من جهة، والفوارق الاجتماعية من جهة أخرى. ولقد بينت الثورات العربية، وبصفة خاصة في تونس ومصر، ما لتلك التباينات المحلية من دور في اندلاع الثورات المذكورة وإيجاد وضعيّة ما سُمّي بـ "قابلية الثورة"، كما تبنت عديد الأحزاب السياسيّة في برامجها أو في حملاتها الانتخابية شعارات ثنائيّة بـ "العدالة بين الأقاليم" و "التنمية الإقليمية العادلة" في استجابة سريعة لمطالب الفئات والأقاليم المحرومة والمهمّشة. وتمثّل الداعي الأساسي لهذا البحث قناعتنا بضرورة أن يخرط البحث العلمي بصفة عامّة اليوم، والبحث الجغرافي بصفة خاصة، ذاك المهمّ بالتنبؤ التّريّة وإدارة الموارد والتّخطيط المحلي والعمراني، في الدينامية الثّورية والحراك الاجتماعي الذي تشهده بعض الأقطار العربيّة اليوم، ويصطفّ إلى جانب الفاعلين الاجتماعيين المهمّتين بالعدالة المحلية، لعلّه يساهم في إضفاء بعض العقلانيّة والواقعيّة على تلك الشّعارات، لينخرط كلّ المجتمع المدني في هدف تحقيق عدالة مجاليّة تتفق كلّ الأطراف على مواصفاتها، في إطار حوار ديمقراطي، لأنّ تحقيقها (داخل قطر من الأقطار) يجب ألا يكون على حساب جمّاته الأكثر ديناميكية، كما يجب ألا يتمّ على حساب هيبة الدولة وحرمة مؤسساتها.

ويطرح هذا البحث ثلاث فرضيات أساسية. أوّلها أنّ البحث الجغرافي، رغم حداثة اهتمامه بالعدالة المحلية، يُسهم، في الظروف الزّاهنة لما سُمّي بالربيع العربي (أو ما بقي منه)، بتوصيف علمي ودقيق لسياسات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتّبعة في أغلب الحالات، ودورها في تعميق الفجوات الاجتماعيّة

المجالية، كما يُسهم أيضا في استنباط حلول تُساهم في إيجاد نوع من الإنصاف المجالي. أما ثانيها فمفادها- انطلاقا من دراسة حالة تونس- أنّ السياسات التنموية الليبرالية والمنخرطة في مسار العولمة لم تُحقّق العدالة المجالية. وتُفيد الفرضية الثالثة أنّ لا معنى للعدالة الاجتماعية في غياب التجارة الاقتصادية، ويبقى تحقيق تلك العدالة نسبيا وتتوافق مُختلف الفاعلين الاجتماعيين، من خلال حوار ديمقراطي يُؤسّس للمستقبل. وسيتعرّض هذا البحث ضمن عنصر أول إلى مكانة مفهوم العدالة في المقاربات الجغرافية، كما يوضح المفاهيم والمصطلحات المستعملة للغرض، ويُبرز العلاقة بين المجال والمجتمع من ناحية، والعدالة من ناحية ثانية. وفي عنصر ثان، يبيّن مقومات العدالة المجالية كإنصاف مجالي ومدى إمكانية تحقيق الإنصاف المجالي من خلال سياسات التنمية والتهيئة الترابية. أما في عنصر ثالث فيتعرض البحث إلى مكانة العدالة المجالية في صيرورة الثورة التونسية ودور اللامساواة المجالية في اندلاعها، والشروط اللازمة لتحقيق الإنصاف المجالي عبر مقارنة جديدة للتنمية الإقليمية في تونس.

## أولا: مكانة العدالة في المقاربات الجغرافية

### 1- أدوات لقراءة جغرافية لمفهوم العدالة

للبحث في موضوع "العدالة المجالية" لا بدّ من تعريف بعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي سيستعملها هذا البحث. ويُعتبر مفهوم "المجال" *espace* بالفرنسية و *space* بالإنجليزية، من المفاهيم الأساسية في الجغرافيا. فالمجال الجغرافي هو الرقعة من الأرض التي تستعملها مجموعة بشرية ما لتوفير الغذاء والسكن ومختلف الوظائف الأخرى. فالمجال عندئذ هو منظومة علاقات متكوّنة من عناصر طبيعية وأخرى اقتصادية وبشرية، توجد بينها تفاعلات عديدة من جهة، ونتاج اجتماعي بما أنّه حصيلة تدخّلات الفاعلين، من جهة ثانية. ويختلف حجم هذه الرقعة من الأرض حسب المقياس الذي يستعمله بعض الباحثين: الشارع؛ الحي؛

المدينة؛ الشبكة؛ الإقليم... ويرتبطُ بمفهوم المجال مفهومان أساسيان هما أولاً مفهوم "التُّراب" أو "المجال التُّرابي"، *territoire* بالفرنسيّة، *territory* بالإنجليزيّة، قد عرّفه جاك ليفي (Jacques Levy) بأنّه «المجال الذي تتملكه مجموعة بشريّة بصفة شعوريّة... إنّ ما يُمثله التُّراب بالنسبة إلى المجال لشبيه بما يُمثله الشعور بالانتماء الطبقي بالنسبة إلى طبقة اجتماعيّة: جزء من كيانه، ويُدافع عنه.» وثانياً مفهوم "التَّهيئة التُّرابيّة" *aménagement du territoire* بالفرنسيّة و *Territorial planning* بالإنجليزيّة، ويُقصد بها جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال والتُّراب، والتي من شأنها أن تضمن التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية. يقرّ هذا التعريف بالجانب التشاوري في التَّهيئة (الاختيارات) والجانب التقني (البنى - التَّجهيزات) وأخيراً القانوني (الإجراءات) في عملية التَّهيئة، كما يبرز فيه وجود مستويات مختلفة للتدخل: الوطني - الجهوي وضعها كلّها في محتوى "التَّهيئة التُّرابيّة". لكن، مهما تعدّدت التعريفات، لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنّ التَّهيئة التُّرابيّة ترتبط بالظروف السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، التي تحدّد بدورها استراتيجيّات الفاعلين، ومن أهمّهم هنا، الدّولة؛ وثانياً أنّ التَّهيئة التُّرابيّة لم تؤدّ إلى القضاء على الفوارق بين المجالات المركزيّة والهامشيّة، كما أنّها لا تنبني على قواعد ثابتة غير قابلة للتغيير. وبما أنّ كلّ تهيئة تُرابيّة تعتمد على تقسيم البلاد إلى أقاليم تنمويّة، فإننا سنُعبرُ عن ذلك في هذا البحث بمفهوم "الأقلّمة" *régionalisation* بالفرنسيّة و *regionalization* بالإنجليزيّة. أخيراً سنستعملُ مفهوم "الإنصاف" *équité* بالفرنسيّة و *fairness-welfare* بالإنجليزيّة، للدّلالة على معنى مُختلف نوعاً ما عن "العدالة" Justice، ذاك المعنى الذي عبّر عنه جاك ليفي كما يلي: "توزيع مُتساو أو مُعتبر صائباً". الإنصاف هو دون "العدالة" مستوى، ويفيد توزيعاً معقولاً للثروات بين السكان أو الجهات الجغرافيّة، ويرتبط بمسألتيْن أساسيتيْن: المداخل (حسب العمل) والتمكين من الخدمات الاجتماعيّة (مثل الصّحة والتعليم). أخيراً،

إذا كان نقيض مفهوم العدالة واحدا بالفرنسية *inéquité* وبالإنجليزية (*inequality*) فهو متعدد بالعربية (عدم مُساواة، تفاوت، اختلاف)، سيعتمد عليها هذا البحث، حسب السياق، للإشارة إلى نقيض العدالة.

## 2- المجال، المجتمع والعدالة: أية علاقة؟

اهتم بعض علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع (قبل الجغرافيين) منذ ستينيات القرن الماضي بمسألة العدالة المجالية من خلال مقاربات اعتمدت إشكالية التفاوت في مستويات التنمية على المستوى العالمي بين ما سُمي آنذاك بـ "البلدان المتقدمة" و "البلدان النامية"، وأخذ مفهوم "التخلف"<sup>1</sup> حيزاً هاماً في كتاباتهم، بعد ما تبين لهم أنّ المقاربات الاقتصادية "الكلاسيكية" التي اعتمدها في دراسة الاقتصاد الأوروبي أو الأمريكي لا تنطبق على أجزاء عديدة من العالم في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولقد بنى سمير أمين (Samir Amin) مثلاً نظرياته على ثلاثة مفاهيم أساسية، هي "المنظومة العالمية للاقتصاد الرأسمالي" و "التراكم على الصعيد العالمي" و "التطور اللامتكافئ". فعلى سبيل المثال، بين في كتابه "التطور اللامتكافئ"<sup>2</sup>، الذي أصدره سنة 1973، نظرية "المركز" و "الهامش"، باعتبار أنّ المركز تمثله البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الرأسمالي، في حين أنّ البلدان المتخلفة تمثل الهامش، وذلك من خلال التحليل الماركسي لنمط الإنتاج<sup>3</sup>. ومن ناحية

<sup>1</sup> ترجمنا لمصطلح (under-development) بالإنجليزية و (sous-développement) بالفرنسية  
<sup>2</sup> أنظر:

Amin S. *Le développement inégal. Essai sur les formations sociales du capitalisme périphérique*. Editions de Minuit, Paris, 1973. 365 pages

توجد ترجمة عربية لهذا الكتاب: التطور اللامتكافئ. ترجمة برهان غليون. دار الطليعة، (بيروت : 1974)

<sup>3</sup> تعرّض سمير أمين إلى هذه الأطروحات في كتاب سابق صدر له سنة 1970 بالفرنسية تحت عنوان:

أخرى، يُعتبر عالم الاقتصاد أندري قوندر فرانك (Andre Gunder Frank) من أهم من تناول بالبحث منذ ستينيات القرن الماضي مسألة التخلف، مُركّزا بالخصوص على دراسة حالة أمريكا اللاتينية<sup>1</sup>، كما بيّن أيضا في مؤلفاته ما أسماه بـ "نظرية التبعية" والتي تعتبر أن تخلف "البلدان الهامشية" هو نتيجة حتمية لتطور النظام الرأسمالي العالمي. وعُرف قوندر فرانك أيضا بنظرية "نمو التخلف" التي تجد تفسيرها في هيكلية النظام الرأسمالي العالمي التي تُفضي إلى تنمية المراكز على حساب الهوامش<sup>2</sup>. وفي نفس السياق تنتزل نظريات الاقتصادي الأمريكي إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein) الذي يُقر بوجود "منظومة عالمية رأسمالية" غير مُتجانسة، بل مُتميّزة باللامساواة والتباينات العميقة في مستويات

←  
Amin S. *L'accumulation à l'échelle mondiale, critique de la théorie du sous-développement*. Editions Anthropos, Paris-Dakar, 1970. 592 pages.

وتوجد ترجمة عربية لهذا الكتاب: التّراكم على الصعيد العالمي. نقد نظرية التخلف. ترجمة حسن قبيس. دار ابن خلدون للنشر، بيروت، 1972.

ويبيّن سمير أمين أنّ المنظومة الاقتصادية العالمية تقوم على علاقات غير متكافئة بين "المركز" و"الهامش" لأنّ التنمية الرأسمالية في المركز ترتبط بانعدام التنمية في الهوامش، ممّا يؤدي إلى تعمق الفجوة بينهما. ويرى سمير أمين أنّ التنمية في "الهامش" تُثّر بالضرورة عبر القطع مع العلاقات غير المتكافئة في المبادلات مع "المركز" والتأسيس لتنمية قائمة على القُدرات الذاتية (développement auto-centré)، كما يرى أنّ تجارب الصين وكوبا تُبيّن أنّ ذلك القطع مُمكن، وأنّ "التحوّل العالمي نحو الاشتراكية" سينطلق من الهوامش "المتخلفة" ولا من "المركز" المتقدم.

<sup>1</sup> من أهم ما نُشر من مؤلفاته:

Gunder Frank A. *Capitalisme et sous-développement en Amérique Latine*. Editions Maspéro, Paris, 1968.

<sup>2</sup> تعرّض قوندر فرانك إلى ذلك خاصّة في كتابه المنشور باللغة الفرنسية:

Gunder Frank A. *Le développement du sous-développement : Amérique latine*. Editions Maspéro, Paris, 1970.

التنمية، ويعتمد في مُقارنته على نظرية المركز والهامش (وشبه الهامش) التي تقوم في نظره على تقسيم غير عادل وغير متكافئ للعمل على المستوى العالمي<sup>1</sup>.

ولئن كانت المكتبة الجغرافية العالمية (الفرنسية والانكليزية على وجه الخصوص) تحتوي على عديد الدراسات الجغرافية حول البلدان المُستعمَرة، تعود إلى أربعينيات القرن الماضي وخمسينياته، فإنّ تلك الدّراسات بقيت ذات صبغة أحادية ووصفيّة، وغابت فيها المقارنات ودراسة الأسباب. ويُعتبر الجغرافيون الفرنسيّون من بين أوّل الجغرافيين الذين اهتموا بمسألة التنمية غير المتوازنة وعدم التكافؤ في توزيعها على المستوى العالمي، مُحاولين استنباط مفاهيم ومُصطلحات خاصّة بالجغرافيا. ويُعتبر الجغرافي إيف لاکوست (Yves Lacoste) من أهمّهم<sup>2</sup>. ويُقرّ إيف لاکوست في كتاباته بأوّلية علماء الاقتصاد في التّعرّض لظاهرة التّخلف ودراستها، لكنّه يؤكّد أيضاً أنّ هذه الظّاهرة لا تنحصر في صبغتها "الاقتصادية" فحسب، بل لها محتوى شمولي، لأنّ أسبابها متعدّدة، إذ بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية البحتة، توجد أسباب أخرى اجتماعيّة وديموقراطيّة وأنثروبولوجيّة وجغرافيّة، وهذا ما يفسّر في نظره تباين حالات التّخلف من مجال جغرافي إلى

<sup>1</sup> من أهمّ ما نُشر له باللّغة الفرنسيّة:

Wallerstein I. *Les inégalités entre les états dans le système international : origines et perspectives*. Centre Québécois des relations internationales, Québec, Canada, 1975.

<sup>2</sup> نشر إيف لاکوست مُنذ 1965 كتابه المشهور "جغرافية التّخلف". أنظر:

Lacoste Y. *Géographie du sous-développement*. Collection Magellan. Presses Universitaires de France, Paris, 1965. 285 pages.

واستعملنا في هذا البحث الطّبعة الخامسة التي صدرت سنة 1982:

Lacoste Y. *Géographie du sous-développement*. Quadrige. Presses Universitaires de France, Paris, 1982. 288 pages.



آخر، وبالتالي مكانة الجغرافيين، بمُختلف مقارباتهم، في دراسة الظاهرة<sup>1</sup>. ويرى أيضا الجغرافي الفرنسي بيار جورج (Pierre George)، الذي كتب في منتصف ستينيات القرن الماضي، أن "ظاهرة التّخلف في العالم اليوم هي ظاهرة جغرافية"<sup>2</sup>. ومن ناحيته، ذهب جون دراش، (Jean Dresch) الذي كتب في نفس الفترة، إلى أن المقاربة الجغرافية التي تعتمد تفاعلات العناصر الطبيعيّة والبشريّة، تمكّن من فهم ظاهرة "التخلف كسبب ونتيجة للعلاقات الاستعماريّة القائمة على عدم المساواة"<sup>3</sup>. كما نشير أخيرا إلى تعدّد البحوث ضمن المدرسة الجغرافية الفرنسيّة في هذه الفترة (ستينيات القرن الماضي)، حول "التهيئة الترابيّة" من زاوية التّباينات المحليّة وطُرق مُعالجتها.

وأصبحت مسألة العدالة المحليّة تُطرح اليوم بشدّة، في المقاربات الجغرافية، وبصفة خاصّة جغرافية التّمية والجغرافيا الإقليمية والاقتصادية، نظرا لتعمّق التباينات والفجوات الاجتماعيّة أكثر فأكثر. ففي اغلب البلدان المتقدّمة، تشهد نسب النمو الاقتصادي تراجعاً في حين تزداد التباينات الاجتماعيّة. أمّا "البلدان الصّاعدة" والبلدان التّامية، فلنّ سجّل العديد منها نسب نموّ مرتفعة، فإنّ توزيع الثروة على فئات مجتمع البلد الواحد وأقاليمه يبرز تباينات عميقة<sup>4</sup>. ولقد اهتم

<sup>1</sup> أنظر (Yves Lacoste) ص. 39

<sup>2</sup> راجع:

George P. « L'approche géographique du sous-développement ». *Tiers monde*, n° 21, Paris, 1965.

<sup>3</sup> أنظر: ص 642

Dresch J. « Géographie et sous-développement » *Annales de Géographie*. n° 418, Paris, 1967.

<sup>4</sup> أنظر في هذا الصدد:

Bourguignon F. *La mondialisation des inégalités*. La république des Idées. Seuil, Paris, 2012. 112 pages.



الجغرافيون بالبحث في الترابط بين "العدالة" و"المجال" منذ سبعينيات القرن الماضي، ويُعتبر دافيد هارفي (David Harvey) المرجع الأساسي في هذا الباب<sup>1</sup>. ومن خلال مقارنة تاريخية مُقتضبة للجدل حول مفهوم "العدالة"، يتّضح أنّه يقوم حول مسائل جوهرية، مثل ارتباط عدم المساواة بأسباب طبيعية أو أسباب اجتماعية. فإذا كانت مُرتبطة بأسباب طبيعية فحسب، فيمكن في أحسن الحالات التّوصّل إلى التّقليص منها، أمّا إذا وقع الإقرار بالأسباب الاجتماعية لعدم المساواة، وبدورها في تعميق الأسباب الطّبيعية، فإنّ ذلك يفرض تدخّل الفاعلين الاجتماعيين لاستنباط الحلول للحدّ منها من خلال تطبيق سياسات إرادية للتهيئة التّرابية. وترتبط الأسباب الجغرافية لعدم المساواة بخصائص مجال العيش من ناحية، وبطريقة تحكّم كلّ مجموعة بشرية في مجالها وإدارته واستغلال الثروات التي يتيحها من ناحية أخرى. وتتفاوت قدرة التّحكّم في المجال من مجموعة بشرية إلى أخرى، كما تختلف أساليب استغلال ثرواته وطُرق توزيع عائدها بين مُختلف مُكونات المُجتمع. ويُعتبر حجم المجال وموقعه على سطح الكرة الأرضية وموارده وكتافته السكّانية العناصر الأساسية المُفسّرة لانعدام العدالة المجالية. ولا تأخذ هذه العناصر (الحجم والموقع والموارد والسكّان) كامل دلالاتها إلا بالنظر لتفاعلاتها



من بين المعايير التي استعملها هذا الباحث، الفارق بين الـ 10 % من السكّان الأكثر غنى و الـ 10 % من السكّان الأكثر فقرا في بلد ما، فوجد أنّ هذا الفارق هو 5 في البلدان الاسكندنافية (وهي من بين البلدان الغنية الأكثر عدالة)؛ وحوالي 7 في ألمانيا وإنجلترا و 10 في بلدان أوروبا الجنوبية و 15 في الولايات المتحدة الأمريكية (من البلدان المتقدمة الأكثر لامساواة)؛ و حوالي 40 مرة في البرازيل

<sup>1</sup> Harvey D. *Social justice and the city*. John Hopkins University Press. 1973. Revised edition in 2009. University of Georgia Press. 354 pages.

Harvey D. *Justice, nature and the geography of difference*. Blackwell publishers. 1996. 456 pages

Harvey D. *Géographie de la domination*. (traduction de Viellescazes N.) Editions Amsterdam 2018. 200 pages

وارتباطها بمختلف العناصر الاجتماعية والاقتصادية المكونة للمجال. ففي الأقطار العربية (كما على مستوى العالم) أفضت الحدود الحالية للدول إلى تباينات كبيرة في مواردها، وبصفة خاصة الموارد الطاقية والمواد الأولية والمياه، ويعود فقدان العدالة المجالية في هذه الحالة إلى أسباب طبيعية وأخرى بشرية. وقد تؤدي الكثافات السكانية الضعيفة داخل مجال ما أو قُطر ما إلى عزله وافتقاده للتجهيزات والخدمات الأساسية فيكون ذلك سببا من أسباب انعدام العدالة المجالية، في حين تؤدي الحالة العكسية إلى ضغط أكبر على الموارد.

### ثانيا: العدالة المجالية والإنصاف المجالي

#### 1- من العدالة... إلى الإنصاف

إنّ التساؤل عن مدى ارتباط تحقيق العدالة الترابية بتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمبدأ التجارة الاقتصادية، يُجبل بالضرورة إلى مفهوم "الإنصاف"، وهو من المسائل الجوهرية التي ارتبطت بالجدل في "العدالة". قد يبدو لأوّل وهلة هذين المفهومين مُتشابهان، لكنّ الفوارق بينهما تتمثل في أنّ "الإنصاف" يقتضي، كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية اليوم، والتي عرفت منذ القرن التاسع عشر حركات عمالية مطلّية نشيطة، تمكين الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية الفقيرة من الخدمات العمومية والتغطية الاجتماعية، وذلك من خلال دور الدولة في إعادة توزيع نسبي للثروة. واستعملنا في هذا البحث مفهوم "الإنصاف" كما ورد في معجم الجغرافيا باللغة الفرنسية<sup>1</sup>، وفي فلسفة جون راولس (John Rawls). فلقد طرح هذا الأخير من خلال كتابه

<sup>1</sup> انظر: Levy J. « Justice spatiale » *Dictionnaire de la géographie, de l'espace et des sociétés*. Belin, Paris, 2003, pp531-534.

الصادر سنة 1971<sup>1</sup> الأسس النظرية للعدالة<sup>2</sup>، إذ يعتبر راولس أن "العدالة تفترض تنظيمًا للمؤسسات الكبرى للمجتمع على نحو يكون فيه توزيع فوائد التعاون الاجتماعي وتكاليفه توزيعاً عادلاً على أساس المواطنة [و يكون ذلك عبر] اختيار إجماعي للمبدأين التاليين: المبدأ الأول: لكل شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية وعلى نحو يتسق مع نسق مماثل من الحرية للجميع؛ والمبدأ الثاني: لا بد أن تُنظّم مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على نحو تكون فيه لصالح الأقل امتيازاً، وتكون مُرتبطة بوظائف ومواقع مفتوحة أمام الجميع في إطار من المساواة العادلة في الفرص"<sup>3</sup>، والتي قام بتعديلها ومراجعتها في مقالات لاحقة و في كتابه الصادر سنة 2001<sup>4</sup> ليركز على

<sup>1</sup> Rawls J. *A theory of justice*. The Belknap Press of Harvard University Press, 1971. 562 pages.

وسنستعمل في هذا البحث بعض الفصول من الترجمة الفرنسية:

Rawls J. *Théorie de la justice*. Traduit de l'anglais par Catherine Audard. Editions du Seuil, Paris, 1987. 672 pages

<sup>2</sup> أورد راولس في الفقرة الثالثة من الفصل الأول ما يلي : "إنّ هديّ هو تقديم تصوّر للعدالة يرفعها إلى مستوى من التجريد أرقى من المستوى المعروف في نظرية العقد الاجتماعي كما عبّر عنها لوك (Locke) وروسو (Rousseau) وكانت (Kant)". الترجمة الفرنسية، ص 37. (ترجمة الاستشهاد للباحث)

<sup>3</sup> منير كشو. حوار خاص، 18 أيلول-سبتمبر 2012 في موقع ديوان العرب:

[www.diwanalarab.com/spip.php?article34307](http://www.diwanalarab.com/spip.php?article34307)

ويضيف هذا الباحث في نفس السياق: "ضرورة أن تُرتّب العدالة حسب راولس] على نحو تفاضلي وفق قاعدتين: أما الأولى فتتّص على أوليّة مبدأ الحرية كما يلي: تخضع مبادئ العدالة إلى نظام معجمي لا يمكن وفقه أن تُحدّ الحرية إلّا بمقتضى الحرية ذاتها، في حين تنص الثانية على أوليّة العدالة على الفاعلية الاقتصادية والرفاه، فالمبدأ الثاني ذو أوليّة معجميّة على مبدأ الفاعلية وعلى مبدأ تعظيم مجموع الامتيازات، كما أنّ مبدأ المساواة العادلة في الحظوظ لها أي الجزء (ب) من المبدأ الثاني لها الأوليّة على الجزء (أ) من المبدأ الثاني بما يعني أنّه لا يمكن لتوزيع الحريات لمن هو الأقل امتيازاً من غيره أن يكون مقبولا إلّا إذا تمّ احترام مُقتضى المساواة في الحظوظ"

<sup>4</sup> هو كتاب:

مفهوم "العدالة بوصفها إنصافاً" (justice as fairness)، وهو في نظره تصوّر للعدالة- في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية التعددية- يقوم على مبدأ الحرية المتساوية بين كلّ أفراد المجتمع مهما كانت انتماءاتهم (كحرية التعبير والتنظيم) من ناحية، ومبدأ أن تكون المساواة هي القاعدة لتوزيع الموارد الاقتصادية وأن لا يكون التمييز إلّا لفائدة الأشخاص الأكثر حرماناً، من ناحية أخرى.

ويطرح جون راولس في هذا السياق السؤال التالي: "ما هو المفهوم السياسي للعدالة الأكثر مقبولة والذي يعين الشروط المنصفة للتعاون بين المواطنين المعتبرين أحراراً... وأسوياء وأعضاء مجتمع متعاونين تعاوناً كاملاً في حياة كاملة من جيل إلى الجيل الذي يليه؟"<sup>1</sup>. ويربط جون راولس الإجابة عن هذا السؤال بأربعة مبادئ أساسية: أولاً مبدأ "مجتمع حسن التنظيم" ويعني به ذلك المجتمع "الذي يقبل كلّ واحد فيه، ويعرف أنّ كلّ واحد آخر مثله يقبل المفهوم السياسي للعدالة"<sup>2</sup>. وثانياً على مبدأ "البنية الأساسية" أي طريقة تنظيم

---

Rawls J. *Justice as fairness, a restatement*. the Belknap press of Harvard University, 2001. 240 pages

Rawls J. *La justice comme équité. Une reformulation de la théorie de la justice*. Editions La découverte, collection Textes à l'appui, Paris, 2003. 287 pages.

وقد اعتمدنا على بعض فصول الترجمة الفرنسية والترجمة العربية:  
جون رولز، العدالة كإنصاف، ترجمة د. حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009. 432 صفحة.

<sup>1</sup> جون راولس، العدالة كإنصاف. إعادة صياغة. 95-96  
<sup>2</sup> وفي ما يتعلق بهذا المبدأ، يضيف راولس أنّ "البنية الأساسية للمجتمع، أي مؤسساته السياسية والاجتماعية الرئيسية وطريقة ترابطها في نظام تعاوني هي فكرة ذات معرفة عمومية أو يعتقد في وجاهتها لتحقيق مبادئ العدالة تلك." العدالة كإنصاف، 97.

المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية وتعيينها،<sup>1</sup> وثالثاً مبدأ "الوضع الأصلي" أي ما أسماه بـ "الفكرة المنظمة للمجتمع نظاماً منصفاً من التعاون بين أشخاص أحرار ومتساوين... بالنظر إلى ما يعتبرونه منفعتهم المتبادلة"<sup>2</sup>؛ ورابعاً مبدأ "حجاب الجهل" وهو مرتبط بالسابق، ويعني هذا التعبير المجازي أنّ العدالة يجب أن تقوم على قاعدة الاعتبارات العامة ولا الفردية<sup>3</sup>.

ودون الخوض في جدل الفلسفة السياسية والأخلاقية الذي أثارته أطروحات جون راولس لعدم تخصصنا في هذا الموضوع، نُوردُ (من زاوية المقاربة الجغرافية-الاقتصادية)، أنّ مفهوم "الإنصاف" في كتابات جون راولس جاء مُحتويًا على مُقوّمات أساسية منها ما أسماه (outreaching) بالإنجليزية و(dépassement) بالفرنسية، وتعني تسهيل البلوغ للخدمات الاجتماعية للفئات

<sup>1</sup> يُشير راولس في هذه النقطة إلى أنّ البنية الأساسية تشمل "القانون الأساسي السياسي ذا القضاء المستقل... وبنية الاقتصاد... والأسرة... فتكون البنية الأساسية الإطار الاجتماعي الخلفي الذي تجري داخله نشاطات الجمعيات والأفراد، والبنية الأساسية العادلة تؤمّن ما يمكن أن ندعوه العدالة الخلفية". العدالة كإنصاف، ص 100.

<sup>2</sup> للتأكيد على هذه الفكرة، يضيف راولس "إنّ الشروط المنصفة في التعاون الاجتماعي هي حاصل اتفاق بين أولئك المنخرطين فيه، وإنّ أحد أسباب حصول ذلك هو أنّ المواطنين، استناداً إلى فرضية وجود تعددية معقولة، لا يتكفون من الاتفاق على أي سلطة أخلاقية، مثلاً، نص مقدّس أو مؤسسة دينية أو تقليد من التقاليد. ولا يمكنهم الاتفاق على نظام من القيم الأخلاقية أو ما يأمر به قانون طبيعي وفق ما يراه البعض. لذا، هل يوجد بديل أفضل من اتفاق بين المواطنين أنفسهم يتوصلون إليه في شروط منصفة لهم جميعاً؟" العدالة كإنصاف، ص 106.

<sup>3</sup> وردت في النص الإنكليزي عبارة (veil of ignorance) والمقصود أنّه لو قام شركاء في وضع افتراضي باختيار مبادئ المؤسسات عادلة في مجتمعهم، لا يعرفون الفئة التي ينتمون إليها (أثرياء أم فقراء أم يتمتعون بمواهب طبيعية أو قوة سياسية). ويضيف راولس في هذا الصدد "لا أساس للعدالة السياسية مع أشخاص يتمتعون بقوة تهديدية (أو بقوة سياسية واقعية أو بثروة أو بمواهب طبيعية) ويجب أن لا تؤثر الامتيازات التاريخية والتأثيرات الطارئة الحاصلة في الماضي، في اتفاق على مبادئ مهمتها تنظيم البنية الأساسية ابتداءً من الحاضر إلى المستقبل". العدالة كإنصاف، ص 108.

الاجتماعية الأقل حظوة؛ وما أسماه (empowerment) بالإنجليزية و(habilitation) بالفرنسية، ويعني تدعيم قدراتها الذاتية من خلال بعض إجراءات "التمييز الإيجابي" مثلا، أو ما يُسمى بـ "التمكين". كل هذا يُبين أنّ لبّ إشكالية العدالة المجالية يكمن في استحالة التوفيق بين مطمح معاملة مجموع سكّان بلد ما على قدم المساواة مهما كان موقعهم الجغرافي، والكلفة المالية المتفاوتة التي سيحدثها ذلك في مختلف أجزاء المجال الترابي. إنّ التوزيع المتوازن المثالي مهما كان الموقع الجغرافي، ينفي الامتيازات التي يمنحها تجمع السكّان والتجهيزات والأسواق والبنوك في المدن الكبرى والتي يلخصها مصطلح "مقتصات الحجم" (économies d'échelles) بالفرنسية و(economies scale) بالإنجليزية. وقد يؤديّ التوزيع الجغرافي "العادل" لبعض التجهيزات مثل الجامعات أو الكليات التي يستوجب توطينها توفر المكتبات ومخابر البحث ووسائل الاتصال الحديثة والمحيط الثقافي والعلمي الذي تُتيحهُ المدن الكبرى، إلى نتائج محدودة. وفي المقابل، فإنّ تعميم الخدمات القاعدية (كالربط بشبكات النقل والاتصالات والكهرباء والماء) مهما كان الموقع الجغرافي، وبطريقة عادلة، يؤديّ إلى نتائج إيجابية لا فقط على المجالات التي شملتها هذه التجهيزات، بل أيضا على كامل التراب الوطني. ويبقى التوطين الجغرافي لهذه التجهيزات اختيار المجتمع بأسره، الذي يحدّد، عن طريق قنواته الديمقراطية، نوعيتها ووسائل إنجازها. ومهما يكن من أمر، فإنّ ذلك لا بدّ أن تصطحبه آليات مراقبة النتائج وتقييمها، لكي لا تتحوّل تلك العملية إلى مُجرّد إعادة إنتاج لعدم المساواة إذا ما استفادت منها فئة دون أخرى.

## 2- مدخل إلى الانصاف المجالي

يمكن في تقديرنا- أن تجد نظرية جون راولس للعدالة كإنصاف، تطبيقا - إلى حدّ ما- في جغرافية التنمية بشكل عام والتبئية الترابية بشكل خاص. ويمكن أن تهدف التبئية الترابية إلى تحقيق مقاصد متباينة: الوصول إلى توزيع أفضل للسكّان

والأنشطة عبر المجال والحدّ من التباينات والصّدوع المجاليّة من ناحية، والمرأهنة على الأقاليم الأكثر كفاءة، بتدعيم قدراتها التنافسيّة أكثر فأكثر، من ناحية ثانية. ويكُنّ "التباين" المشار له بين دعم الأقاليم الهامشيّة بوازع البحث عن العدالة الاجتماعيّة وتحسين ظروف عيش سكّانها من جهة، ودعم الأقاليم النشيطة لما في ذلك من انعكاس إيجابي على كامل البلاد، من جهة ثانية، ممّا سيُمكن من تطبيق نوع من العدالة التوزيعيّة. وبالتالي نستطيع القول أنّ العدالة الاجتماعيّة داخل البلد الواحد يمكن أن تساهم في تحقيق العدالة المجاليّة، وذلك من خلال آليات تعديل للفوارق الاجتماعيّة بين المجموعات البشريّة في مختلف الأقاليم. ويمكن أن يحضّل التعديل من خلال التهيئة، كعملٍ إراديٍّ ومُعقّلٍ لمجموعة بشريّة على مجالها الترابي. وإذا اتّسمت تلك التهيئة بالصبغة الإراديّة والعقلانيّة، فذلك يعني أنّها تمت في إطار من التشارك والتّوافق بين مُختلف الفاعلين، في مُجتمع ديمقراطي وعادل. وفي هذه الحالة، يمكن أن لا تتناقض التباينات المجاليّة مع الإنصاف المجالي، إذا كانت تلك التباينات وليدة تنمية يستفيد منها الجميع، (لأنّ التنمية تُنتج حتما الاختلال المجالي)، تنمية مصحوبة بإعادة توزيع لثمارها حسب قاعدة ثرايّة مجاليّة، وهو الدّور المنوط بعهدة الدّولة<sup>1</sup>.

لكن، أمام تراجع دور الدولة اليوم في ظلّ العولمة والإصلاحات الهيكلية، لا بدّ للفاعلين المحليّين في الأقاليم الهامشيّة من العمل على تحسين القدرة التنافسيّة لتلك الأقاليم، والتي لا تتوفّر إلّا بجملة من الحوافز الماديّة، كتوفّر ظروف العمل الملائمة واليد العاملة ذات الكفاءة العالية والأسواق النشيطة، اعتباراً إلى أنّ القدرة التنافسيّة هي شرط من شروط التنمية وخلق الثروة. إنّ ما

<sup>1</sup> انظر في هذا الصدد:

Bret B, « Les inégalités : une question de géographie politique » *L'information géographique*, 60, n°1, Paris, 1966. p10.



تقدّم يطرح مسألة هامة هي دور سياسة اللامركزية في تحقيق العدالة المحلية. ونحن نعتقد، في هذا الصدد، أنّ لامركزية القرار تفترض إعطاء الأقاليم الدور الرئيسي في تصوّر سياسات التنمية الإقليمية وتنفيذها، ويفترض ذلك مسبّقا وجود ديمقراطية محلية فعلية، تنبثق عنها هياكل تسيير منتخبة. لكن ثقل تقاليد التسيير المركزي للمجال الترابي التونسي مثلا، انطلاقا من تونس العاصمة ما زال هاما جدا، وهو موروث في جزء هامّ منه عن الحقبة الاستعمارية الفرنسية (كما هو الحال أيضا في بقية البلدان المغاربية). ولئن تغيّر الأمر في فرنسا بصفة تدريجية وجزئية منذ عدّة عقود، فإنّ ذلك لم يحصل في تونس وعدة مستعمرات فرنسية قديمة أخرى. فلقد كانت سياسة التهيئة الترابية التي سلكتها فرنسا بعيد الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ سبعينات القرن الماضي تهدف إلى إعطاء الجهات (les régions) التي تتكوّن من مجموعة من المحافظات (les départements) المتقاربة جغرافيا جملة من الصلاحيات كالاقتراحات المحلية لمستشاري مجالس الجهات (Conseils régionaux) بالاقتراح العام المباشر، والتي تبت في المشاريع التنموية الجهوية وتُموّل جزء هاما منها بواسطة الجباية المحلية بالإضافة إلى التمويلات العمومية الأخرى التي تحصل عليها من الدولة. وبالرغم من أنّ الجهات في فرنسا لا تتمتع بنفس صلاحيات مثيلاتها في ألمانيا، فإنّها أدّت إلى الحدّ من التضخم الكبير للعاصمة باريس، لكن دون إضعاف قدرتها التنافسية مع مُدنٍ مثل لندن أو ميلانو أو شيكاغو. أمّا في تونس، فإنّ الثقل الذي ما زالت تزيّن به الإدارة المركزية، يحدّ من قدرة الأقاليم على القيام بهذا الدور الجديد في التنمية، بالإضافة إلى غياب تقاليد العمل الديمقراطي قبل الثورة. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اللامركزية لا تنفي دور الدولة، مثلاً كحكم بين الأقاليم في حالة الخلافات بينها حول ميزانية كلّ منها أو حول توطن المشاريع المشتركة أو حول تمويلها.

من الناحية الاقتصادية البحتة، لا يعني الإنصاف المجالي في البلاد التونسية في نظرنا الحدّ من نسق نموّ المُدن الكبرى مثل العاصمة تونس، التي لا تتنافس مع صفاقس (ثاني مدينة) أو سوسة (ثالث مدينة) بقدر تنافسها مع مُدنٍ متوسطيّة من حجمها، في إطار اقتصاد مُعوّلٍ. وبالتالي يجوز القول إنّ الإنصاف المجالي يُمزّج عبر إعطاء الأفضلية للمناطق الفقيرة دون المسّ بحقوق المناطق الغنيّة وبدعم المدن الكبرى اقتصاديًا لخلق الثروات وإعادة توزيعها مجاليًا بعد ذلك، لأنّ التّجارة تقتضي دعم الأقاليم الأكثر ديناميكية والأخذ بعين الاعتبار بقدرتها التنافسيّة. فالإنصاف المجالي لا يعني تسوية كافّة الأقاليم، لأنّ إعطاء الأقاليم الهامشيّة أدوارا لا يُمكنها القيام بها (لضعف البنية التّحتيّة أو لعدم توقّر مقوّمات طبيعيّة أو بشريّة) سيُفضي حتماً إلى الفشل وسيغذي لدى سُكّان تلك الأقاليم آمالا لا يمكن تحقيقها. وفي المقابل، للعدالة المجالية بُعد أخلاقيّ، كما لها مشروعية اجتماعية أساسا، وتتمثل في إعطاء المناطق الفقيرة امتيازات، حتّى وإن كانت غير عادلة.

### ثالثا: العدالة المجالية وصيرورة الثّورة في تونس

#### 1- اللامساواة الاجتماعية المجالية والثّورة في تونس

لقد أدّت السياسات التّنويّة المتّبعة في تونس من الاستقلال (1956) إلى اليوم إلى تعميق عدم المساواة والفجوة بين الأقاليم السّاحليّة التي يتركّز فيها جلّ السكّان والأنشطة الاقتصاديّة، والأقاليم الدّاخلية. ويُعتبر انعدام العدالة المجالية نتيجة لتراكم تلك السياسات، وهو من بين الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثّورة التّونسيّة انطلاقا من قرى ريفيّة ومُدن صغيرة بالأقاليم الدّاخلية، قبل أن تتفشّى بالمُدن السّاحليّة الكبرى وتُؤدّي إلى فرار الرّئيس وسقوط النّظام<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم داود. "الثّورة التونسية في ديسمبر 2010-جانفي 2011: قراءة من خلال التّباينات المجالية في مستويات التّمية" المؤتمر الأوّل للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة. قطر، الدوحة، 2011.

من خلال استعراض مُقتضب لمحتوى سياسات التنمية المُتبعة في تونس خلال العقود الخمسة الأخيرة، سنُحاول أن نبين عمق وفداحة الفجوة الناجمة عن اللامساواة الاجتماعية-المجالية بين الأقاليم الساحلية والداخلية في تونس. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التباين بين السّاحل والدّاخل في تونس هو ظاهرة قديمة تعود إلى أسباب جغرافية (أهمية السهول الساحلية وسهولة الاستقرار بها) وتاريخية (كلّ الحضارات التي تعاقبت على البلاد التّونسية استقرت على الواحمة الساحلية). تأكّد ذلك التّباين خلال الفترة الاستعمارية (1881-1956) التي شهدت ظهور وتدعيم الموانئ التصديرية ومدّ شبكة الطّرق والسكك الحديدية التي دعّمت مكانة الأقاليم الساحلية.

وشهدت السنوات الأولى التي تلت الاستقلال محاولات تركيز أسس الدولة والعناية بالمناطق الداخلية بتركيز المؤسسات التعليمية والخدمات الصحية والإدارية وتحسين البنية التحتية، وحُصّص الجزء الأكبر من ميزانية الدولة لهذه الأغراض.

وتمثّل بداية سبعينات القرن الماضي فترة تحوّل هامة في نمط التنمية الذي انتهج المسلك الليبرالي بعد فشل "التّجربة التّعاضدية" التي طُبّقت في عشرينيّة الستينات، والتي تمثّلت في تطبيق نوع من الاشتراكية، خاصّة في المجال الفلاحي وبعض الخدمات. وفي إطار تلك السياسة الليبرالية، سنّت مجموعة من التشريعات لتشجيع الاستثمار الخارجي بمنحه امتيازات هامة ممّا أدّى إلى تركيز عدة صناعات بالمدن الساحلية (تونس العاصمة، سوسة وصفاقس على وجه الخصوص)، وهي صناعات تصديرية بالدرجة الأولى. وبالرّغم من محاولة الدولة العناية بالأقاليم الداخلية من خلال ما سُمّي "برامج التنمية الرّيفية" و"برامج التنمية الرّيفية المندمجة"، فإنّ مظاهر اللامساواة المجالية ازدادت حدّة، كما تعدّدت

الاحتجاجات الاجتماعية خاصة في المدن المحتضنة لأكبر التجمّعات العمّالية والأحياء الشعبية الفقيرة والمهمّشة<sup>1</sup>.

ويعتبر "المثال الإداري لتهيئة التراب الوطني لسنة 1985"<sup>2</sup> نقطة مفصليّة أخرى في تطور السياسة التّنويّة في تونس. فلقد جاء في هذه الوثيقة أن هدف التّمية يتمثّل في "الحّد من اختلال التوازن في التّمية بين المناطق السّاحليّة والدّاخليّة من ناحية، والعاصمة وبقية البلاد من ناحية أخرى"<sup>3</sup>. ومن أهمّ ما جاء في هذه الوثيقة تقسم البلاد إلى ستّة "أقاليم تنمويّة" وإحداث "أقطاب تنمويّة"<sup>4</sup> في الأقاليم الدّاخليّة. بيد أنّ النتائج، على مستوى التوازن الإقليمي والعدالة المجاليّة، كانت محدودة جدّاً، حيث لم تتمكّن أيّة مدينة داخليّة من الارتقاء لمكانة "قطب تنموي" قادر على جلب الأنشطة الإنتاجيّة وخلق الثروات وإحداث ديناميكية تنمية إقليميّة. وعلى العكس توجّهت جلّ الاستثمارات الخاصّة نحو الأقاليم

<sup>1</sup> أهتمّها على الإطلاق تلك التي قادها "الاتحاد العام التونسي للشغل" مثل الإضراب العام في 26 جانفي 1978 والذي اصطحبته مظاهرات كبرى في تونس العاصمة وصفافس، أو ما سُمّي بـ "أحداث الحبز" في جانفي 1984 والتّاجمة عن الزيادة في أسعار الحبز وعديد المواد الغذائيّة الأساسيّة الأخرى. وقد وقع قمعها بشدّة وسقط فيها عشرات الضّحايا، كما تبعها محاكمات استثنائيّة ضدّ التقاطيين والمعارضين السياسيين.

<sup>2</sup> تُعتبر "الأمثلة المديريّة لتهيئة التراب الوطني" في تونس أهمّ وثائق التّهيئة التّرابيّة وأعلاها مرتبة، بما أنّها تُحدّد التوجّهات الأساسيّة لسياسة التّمية في البلاد، والتي يقع على ضوءها إعداد بقية المخطّطات ووثائق التسيير الأخرى.

<sup>3</sup> انظر: ص 2 من

Direction Générale de l'Aménagement du Territoire (D.G.A.T). *Schéma National et Schémas régionaux d'Aménagement du Territoire et Atlas*, Tunis, Ministère de l'Équipement et de l'Habitat 1985.

<sup>4</sup> هذه الأقاليم هي: الشمال الشرقي-الشمال الغربي-الوسط الشرقي-الوسط الغربي-الجنوب الشرقي-الجنوب الغربي. يعتمد هذا التقسيم على الفوارق بين الساحل والدّاخل من ناحية، والتباين في الخصائص الطّبيعيّة بين الشمال، الوسط والجنوب. أمّا "الأقطاب التّنويّة" في الأقاليم الدّاخليّة (مدن قفصة والقصرين وجندوبة والكاف وباجة)، فقد كان الهدف منها جلب الاستثمارات الخاصّة للتّوطّن بها بجملة من الحوافز الجبائيّة والتسهيلات في نظام القروض، لتصبح قادرة على الإشعاع على أقاليمها.

الساحلية، وكذلك الأمر بالنسبة لأهم الاستثمارات العمومية (في السياحة والصناعات الكيمائية مثلا).

ولئن طمح "المثال المديرى لتهيئة التراب الوطنى لسنة 1985" إلى تحقيق التوازن الإقليمى أو نوع من العدالة المجالية دون أن يتوصل إلى ذلك (رغم عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتراجع دور الدولة تطبيقا للإصلاح الهيكلي واندرج تونس في مسار العولمة وتوقيعها لاتفاق جمركي مع الإتحاد الأوروبي)، فإنّ الذي سيليه، وهو "المثال المديرى لتهيئة التراب الوطنى لسنة 1996"<sup>1</sup> سيعلن بوضوح أنّ اللامساواة الاجتماعية المجالية وعدم التوازن بين الأقاليم هو "معطى موضوعي لا سبيل إلى إنكاره أو إلى إزالته بصفة مطلقة"، مضيفا أنّ الانخراط في العولمة يقتضي التّركيز على الأقاليم الأكثر حيوية اقتصادية وتركزا للسكان لمجابهة المنافسة العالمية<sup>2</sup>، وهي الأقاليم الساحلية، وبصفة خاصة المدن الكبرى بها، حسب محور ممتدّ من بنزرت إلى صفاقس. لم يقترح هذا المثال أقلمة جديدة، بل ما أوصى به هو عكس الأقلمة<sup>3</sup>. وقد أدّت

<sup>1</sup> انظر: الكتاب الأول، ص6 وما بعدها من:

Ministère de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire (M.E.A.T). *Schéma National d'Aménagement du Territoire. Rapports de première et deuxième phase*, Tunis, 1996.

<sup>2</sup> تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا المثال المديرى صدر بعد عشر سنوات فقط من سابقه، وهي فترة قصيرة لا تستوجب عادة أكثر من مراجعة جزئية لما هو موجود، لكن وقع تعليل ضرورة انجاز مثال تنمية جديد بالوضع العالمي و الإقليمي الذي يؤثر على البلاد: توقيع عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي (1985) يقضي برفع كلّ الحواجز الجمركية بين الطرفين في آجال قريبة، تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي (1986) بتوصيات من المؤسسات المالية الدولية، والذي يقضي خاصة بالحدّ من تدخل الدولة لدعم بعض قطاعات الإنتاج والحدّ من المصاريف العمومية، وهي نفس "الإصلاحات" الليبرالية التي حصلت في عديد البلدان من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

<sup>3</sup> Belhedi A. *Maillage administratif régional et régionalisation en Tunisie. Continuité et rupture*. Tunis, 2016.

<https://www.researchgate.net/publication/316526678>

هذه السياسة إلى تعميق اللامساواة الاجتماعية-المجالية والفجوة بين الأقاليم الساحلية والداخلية،<sup>1</sup> من ناحية، وتدعيم دور تونس العاصمة في ما يتعلق بمختلف التجهيزات والارتباط بالاقتصاد العالمي. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مثال التهيئة لسنة 1996 خطّط لمجموعة من إجراءات التعديل<sup>2</sup>، تضمّنت تعديلا على المستوى الوطني (مواصلة تجهيز المدن الداخلية التي صنّفها هذا المثال كاستراتيجية مثل باجة، الكاف، القيروان، قفصة وقابس)، وتعديلا على المستوى الإقليمي (وتمثّل في تنمية المدن الصغرى المحيطة بكلّ حاضرة)؛ وتعديلا على المستوى الحضري (الاهتمام عن قُرب بمشاكل كلّ حاضرة في ما يتعلق بالنقل الحضري أو البيئة). ويمكننا البعد الزمني اليوم من القول أنّ إجراءات التعديل كانت ذات جدوى محدودة جدّا، وربّما استفادت منها تونس العاصمة أكثر من المناطق الداخلية التي استهدفتها في الأصل، إلى حدّ أنّ التباين الإقليمي انحسر اليوم بين مثلث<sup>3</sup> (الخريطة عدد 1) يضمّ تونس العاصمة وحزام المدن الصغرى المتوسطة المحيطة بها، وبعض المدن الساحلية القريبة، من بنزرت شمالا حتى سوسة جنوبا، ويستثني الحاضرة الثانية في البلاد (صفاقس) التي فقدت جزءا هاما من قدرتها التنافسية نتيجة التلوث الصناعي والتوسّع العمراني العشوائي والعجز في البنية التحتية والتجهيزات الجماعية. إنّ التركيز المجالي للأنشطة والسكان في المثلث المذكور مردّه في نهاية الأمر هو سياسة الانفتاح على الخارج والعملة،

<sup>1</sup> لكن هذا لا يعني أنّ كلّ الأقاليم الساحلية كانت محظوظة، بل على العكس، تشهد المدن الكبرى فيها انتشار السكن العشوي وتوسع الأحياء الفقيرة شديدة الاكتظاظ.

<sup>2</sup> جاء ذلك في الصيغة باللغة الفرنسية تحت تسمية (compensation)

<sup>3</sup> اقتبسنا مصطلح "المثلث التنافسي" عن:

Dlala H. « Logique d'interface et mondialisation : leviers du métropolisation émergente de Tunis ». *Mondialisation et changement urbain*. Centre de publication universitaire. Tunis, 2010. p22.

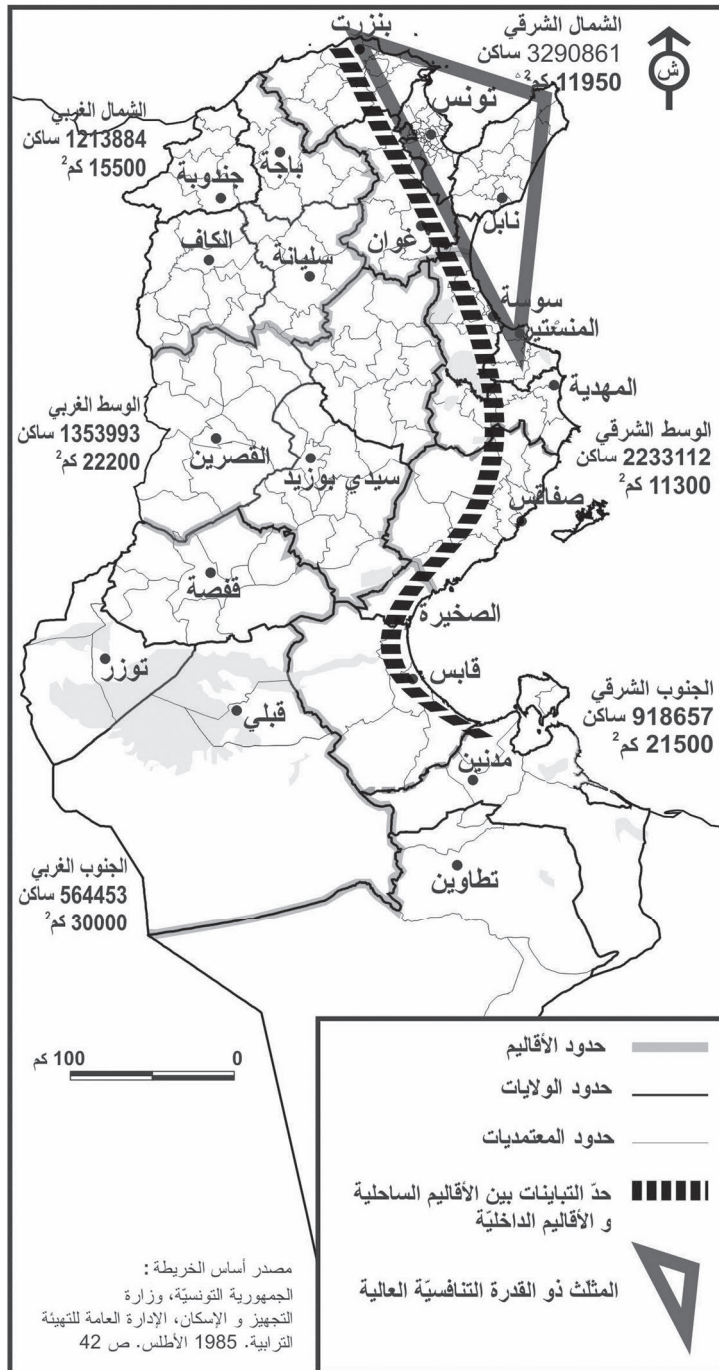
ومن المنتظر في هذا السياق أن تدعم مكائته على المستوى الأوروبي-متوسطي في وظائف الإنتاج والتوزيع<sup>1</sup>. وفي المحصلة، نستطيع القول أن اللامساواة المجالية في تونس تبرز في مقاييس جغرافية متراكبة ومتداخلة: على المستوى الوطني بين الأقاليم الساحلية والداخلية، وداخل الأقاليم الساحلية ذاتها، بين "المثلث التنافسي" وبقية المناطق الساحلية، وحتى داخل المدن الكبرى بين الأحياء الشعبية الفقيرة والمكتظة بمجموع التازحين، العاطلين أو المشتغلين في القطاع غير المهيكل، وبقية المجال الحضري. ولم تنفرد البلاد التونسية بهذه الخيارات، بل هي من تداعيات العولمة، رغم اختلاف انعكاساتها على العدالة المجالية حسب البلدان<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Dlala H. (2010) ص 36

<sup>2</sup> إن تركّز الأنشطة والسكان في المدن الكبرى والحواضر هو صيرورة في إطار الاقتصاد المعولم، أخذت، في أدبيات الجغرافيا، تسمية (metropolization) بالإنجليزية و (métropolisation) بالفرنسية وقمنا بترجمتها بمصطلح "الحوضرة"؛ أما صيرورة التركز الساحلي للحواضر والأنشطة فأخذت تسمية (littoralization) بالإنجليزية و (littoralisation) بالفرنسية وقمنا بترجمتها بمصطلح "السوحة"



## خريطة عدد 1: التقسيم الإقليمي لسنة 1985 والتباينات المجالية الحالية





فليس من باب الصدفة أن اندلعت الثورة التونسية من الأقاليم الداخلية (الوسط الغربي خاصة)، وعلى وجه التحديد من مدن صغيرة أو متوسطة الحجم (سيدي بوزيد-القصرين- المكناسي-منزل بوزيان- تالة وغيرها) قبل أن تنتقل إلى المدن الكبرى<sup>1</sup>. ويُعتبر شعار "لا للتميش" الذي رُفع في عديد التحركات الشعبية في قرى ومدن الأقاليم الداخلية دليلاً قاطعاً على أنّ سكّان الأقاليم الداخلية الذين رفعوه أصبحوا يتّثلون التباين بين الأقاليم الساحلية ومناطقهم الداخلية كظهر من مظاهر اللامساواة ويشعرون به بتلك الصفة، وبالتالي يمكن القول إنّ رفع هذا الشعار هو مطالبة بالعدالة المجالية<sup>2</sup>. ومّا لا شكّ فيه أنّ شعار العدالة الذي رُفع أثناء الثورة جمع حوله كلّ التونسيين رغم تمثّلاتهم المختلفة له. لكن من الواضح اليوم أيضاً، وبعد مرور عشرية عن الثورة، أنّ تلك الاختلافات تزداد عمقاً يوماً بعد يوم، خاصة عندما أخذ مفهوم العدالة منحى خاصاً، حيث يرى بعض المُنادين بها والذين يعتبرون أنفسهم ضحايا سياسات سابقة غير عادلة على مدى عقود مُسترسلة، أنّه لا يُمكن محوّها بإجراءات ظرفية فقط، بحيث لا يقتصر الأمر في نظرهم على إجراءات تدارك، (بما أنّ اللامساواة التي كانوا ضحيّتها هي مسألة سياسية من بين عديد المسائل الأخرى). إنّ هذه الوضعية هي التي تُفسّر تواصل الاضطرابات الاجتماعية والاحتقان الاجتماعي في الجهات الداخلية وبصفة خاصة في ولايات سيدي بوزيد والقصرين والكاف وتطاوين وجندوبة وولاية قفصة وبالخصوص في الحوض المنجمي منها، والتي أدّت في العديد من الحالات إلى مُصادمات عنيفة مع رجال الأمن، واستهدفت مواقع سيادية للسلطة المحلية وطالبت أحياناً برحيل مُمثليها. فخلال سنة 2020، وإلى حدود شهر نوفمبر

<sup>1</sup> عبد الكريم داود (2011). 7.

<sup>2</sup> أصبحت مصطلحات "التميش" و"المناطق المهمّشة" و"المناطق المحرومة" من المصطلحات الأكثر تداولاً في نقاشات المجتمع المدني والحُطَب السياسية بعد الثورة.

منها، تمّ رصد أكثر من 7600 تحركاً احتجاجياً (9091 سنة 2019، و9365 سنة 2018)<sup>1</sup>. إنّ طرق التعبير هذه لتشير إلى شعور عميق بعدم العدالة لدى سكّان الأقاليم الداخليّة، يُبرز تمثّلهم للتفاوت الإقليمي في تونس.

## 2- تعمّق الصدوع المجالية في تونس بعد الثورة

رغم أنّ الثورة التونسية قد أدّت في ديسمبر 2010- جانفي 2011 إلى سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وإلى تنظيم انتخابات حرّة وإقرار دستور جديد وتعزيز الحريات العامّة، فإنّ العشريّة التي تلتها أفضت إلى تراجع كلّ المؤشرات الاقتصادية وتنامي الاحتقان الاجتماعي. ففي الثلث الأول من سنة 2020، سجّلت نسبة سلبية للنمو الاقتصادي قدرّت ب 1.7%، وبعجز للميزان التجاري قدر بحوالي 19.4 مليار دينار. وسنحاول أن نُبيّن في هذه الفقرة أنّ التباينات والصدوع المجالية التي أدّت إلى اندلاع الثورة التونسية لم تضحلّ، بل ازدادت عمقاً وتنوّعا، وسنعمد في ذلك على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

فبالاعتماد على "مؤشّر التنمية الإقليمية" لسنوات 2012 و2018، الأول أصدرت جزءه الأول وزارة التنمية المحليّة والتخطيط، واعتمد احتسابه على 17 مُتغيّرة<sup>2</sup>، والثاني مُستمدّ من دراسة حول "اختلال التوازن الإقليمي والتفاوت الاجتماعي في تونس"<sup>3</sup>، ورغم الاختلاف الطفيف في طبيعة المتغيّرات المعتمّدة في

<sup>1</sup> حسب إحصائيات "المركز التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، منظمة مستقلة غير حكومية. أنظر <https://ftdes.net/ar>

<sup>2</sup> سُميّ ب (Indicateur de développement régional) انظر تفاصيل المتغيّرات في : <http://cgdr.nat.tn/upload/files/13.pdf>

<sup>3</sup> مؤسّسة فريدريش اربرت شتيفتونغ (Friedrich Erbert Stiftung)، عنوان الدراسة: (Déséquilibres régionaux et inégalités sociales en Tunisie) أنظر: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunisien/14418.pdf>

كلتا الدراستين، يتّضح تعمّق الصّدع المجالي بين الأقاليم الساحليّة والداخليّة بين 2012 و2018، كما يبرزُ في الجدول التالي:

جدول عدد 1: تطور مؤشّر التنمية الإقليميّة في تونس بين 2012 و2018

	الجنوب الغربي	الجنوب الشرقي	الوسط الغربي	الوسط الشرقي	الشمال الغربي	الشمال الشرقي
2012	0.36	0.60	0.26	0.56	0.47	0.52
2018	0.26	0.63	0.25	0.60	0.44	0.37

المصدر: تلخيص شخصي من الوثائق المذكورة في الهوامش 39 و40

يتّضح أنّ أعلى المؤشرات توجد في أقاليم ساحلية، وسجّلت تطوّراً إيجابياً في الفترة المذكورة، وبصفة خاصّة إقليم الشمال الشرقي الذي يضمّ بالخصوص العاصمة والوطن القبلي وجهة بنزرت، والوسط الشرقي الذي يضمّ بصفة خاصة صفاقس، سوسة والمنستير. أمّا الجنوب الشرقي، وبالرغم من انتمائه إلى تونس الساحلية، فقد سجّل مؤشّر التنمية فيه تراجعاً هاماً لأسباب عديدة لا يسمح المجال هنا لعرض تفاصيلها، نذكر منها تراجع النشاط السياحي في جهة جربة- جرجيس وتراجع نشاط المجمع الكيميائي بقابس وغلّق الحدود التونسية الليبية لفترات متعدّدة. أمّا الأقاليم الغربيّة فقد سجّلت كلّها تراجعاً في مؤشّر التنمية الإقليميّة جرّاء تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي وضعف البنية التحتية وتقادّمها وأزمة القطاع الزراعي. لكن، بالمقابل، إذا تعمّقنا في دراسة خصائص بعض المتغيّرات المعتمدة في الدراسة المذكورة (خاصّة منها المتعلّقة بالتشغيل والبنية التحتية والاستثمار والمعطيات الديموغرافية) في الأقاليم الداخليّة، سيبرزُ لنا صدع مجالي آخر داخلها، بين المعتمديات الحدوديّة وبقية الأقاليم الداخليّة المتّمة لها، حيث تُسجّل تلك المعتمديات أعلى نسب البطالة وأعلى مؤشّرات الفقر على مُستوى كامل البلاد.

وتتأكّد هذه الظاهرة من خلال تطوّر "مؤشّر الفقر"<sup>1</sup> ونسبة البطالة. فعلى مُستوى كامل البلاد، ارتفع مؤشر الفقر من 15.2% سنة 2010 إلى 24% سنة 2019، ونسبة البطالة من 13% سنة 2010 إلى 15.3% سنة 2019. وفي ما يتعلّق بالوضع اليوم، لا يزال الفارق شاسعا بين الأقاليم، كما يبرزه الجدول التالي:

جدول عدد 2: نسبة الفقر ونسبة العاطلين عن العمل حسب الأقاليم في تونس سنة 2019.

الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	
18.6*	15.2*	11.5	30.8	11.6*	28.2	مؤشّر الفقر
22.2*	24.8*	10.2	17.5	11.6*	20.3	نسبة البطالة

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء. تونس. أرقام 2018

كما يدلّ "المؤشّر العام لمناخ الأعمال"<sup>2</sup> الذي يعتمدّه المعهد العربي لرؤساء المؤسسات بتونس، إضافة إلى المؤشرات السابقة، ومؤشّر "الرفاهة والشغل"

<sup>1</sup> اعتمد المعهد الوطني للإحصاء في منهجية احتساب هذا المؤشّر (Indice de pauvreté) على قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والمسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر. وتعتبر الأسرة فقيرة إذا كان مُستوى عيشها أدنى من مستوى مرجعي يقع تحديده من خلال نفقات عتية مرجعية من سكّان البلاد، نفقات عبّر عنها بمصطلح "سلة ريّة البيت" (le couffin de la ménagère)

<sup>2</sup> أصدره المعهد العربي لرؤساء المؤسسات بتونس، (وهو مؤسسة بحثية تهدف لتلبية حاجيات رجال الأعمال)، ضمن دراسة إحصائية اعتمدت متغيّرات عديدة، منها ما أسماه: المؤسسات والحوكمة، البنية الأساسية والتعمير، الصحة والتعليم والكفاءات، اعتماد تقنيات الاتصال الجديدة، الاندماج المالي، سوق الشغل، حركية الأعمال والابتكار، وأسماه: (Indice général du climat des affaires).

راجع: <https://www.iace.tn/indice-de-climat-des-affaires-t4-2018>

الذي اعتمد من قبل المندوبية العامة للتنمية الإقليمية<sup>1</sup>، على التباين العميق بين الأقاليم، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول عدد 3: المؤشر العام لمناخ الأعمال ومؤشر الرفاهة والشغل في تونس (2018)

الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	
3.17	1.95	3.75	2.66	3.35	2.76	المؤشر العام لمناخ الأعمال
0.54	0.44	0.68	0.29	0.68	0.34	مؤشر الرفاهة والشغل

المصدر: تلخيص شخصي من الوثائق المذكورة في الهوامش 42 و43

يتّضح من خلال الجدول أن الأقاليم الغربية تسجّل أدنى النّسب في المؤشرين، بل أنّ ولايات إقليم الجنوب الغربي الثلاث، مثلاً، تسجّل أدنى نسب المؤشر العام لمناخ الأعمال على مستوى كامل البلاد (2.12 في قفصة، 2.04 في توزر و1.70 في قبلي)، ويسجّل الوسط الغربي أدنى نسب مؤشر الرفاهة والشغل من بين أقاليم البلاد، وتسجّل ولاية القصيرين المتمتية لهذا الإقليم أدنى نسبة من هذا المؤشر على مستوى كامل الولايات.

<sup>1</sup> اعتمد احتساب هذا المؤشر على ستة مُتغيّرات هي (حسب الولايات): نسبة البطالة، نسبة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لـ 1000 ساكن، نسبة الفقر، نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، نسبة الربط بشبكة تطهير المياه وعدد السيارات لـ 1000 ساكن. أنظر:

<http://cgdr.nat.tn/upload/files/13.pdf>

فليس من الغريب في هذه الحالة، أن تتسع رقعة الاحتجاجات الاجتماعية والاعتصامات في الأقاليم الداخلية، والمتبوعة بصفة تكاد تكون يومية، منذ عشرية كاملة، بتعطيل الطرقات وتوقيف الإنتاج في المصانع والمناجم وتوقيف العمل بالإدارات العمومية، بمساندة خفية أو مُعلنة من منظمات أو نقابات أو أحزاب سياسية، وأن تتعمق أزمة الثقة بين الدولة المركزية وهيكلها في الجهات، وشرائح هامة من سكان المناطق الداخلية. وتأتي ولاية سيدي بوزيد مثلاً (والتي شهدت انطلاق الشرارة الأولى للثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010) في المراتب الأولى في عدد الاحتجاجات الاجتماعية. كما بات من الواضح أنّ الدولة التونسية، بعد عشر سنوات من الثورة وما تبعها من أزمة اقتصادية، ليس لديها ما توزّعه لإنصاف الأقاليم الداخلية، على عكس ما تدّعيه بعض الأحزاب أو الشخصيات السياسية الشعبوية. فلئن كانت المطالب الاجتماعية في الأقاليم الداخلية في غالب الأحيان مشروعة في المطلق، فإنّه من المستحيل على أية حكومة تليتها، اعتباراً للوضع المالي والاقتصادي للبلاد. وفي غياب هيكل ديمقراطية مُنتخبة تُمثّل الأقاليم، وتكون قادرة على تقديم حلول عملية للمسألة التنموية في الإقليم، وقع التوصل لها عبر المنهجية التشاركية، أصبح المجال فسيحاً لظهور "تنسيقيات" نصّبت نفسها مُفاوضاً مع الدولة وهيكلها باسم مجموعات نظّمت إضراباً أو أغلقت طريقاً، وهي مجموعات لا تغيب عنها في غالب الأحيان الصبغة القبلية والعروشيّة إذ تُقدّم مصالحها المحليّة الضيقة على مصالح كامل الإقليم أو مصالح المجموعة الوطنيّة التي ترعاها الدولة. وبما أنّ تلك "التنسيقيات" لا تجد إجماعاً حتّى داخل الأقاليم التي تتحرّك فيها، سواء تعلّق الأمر بتمثيليتها أو طريقة عملها، فلقد حان الوقت في اعتقادنا لإعادة النظر في التقسيم الإقليمي للتراب التونسي بطريقة تُنصف الأقاليم الداخلية، وتفعيل الدستور في ما يتعلّق بانتخاب الهياكل الممثّلة للإقليم ديمقراطياً، رغم وعينا بصعوبة تغيير منظومة حُكم ذات صبغة مركزية مُفرطة سادت في تونس منذ الاستقلال، والتي (على سبيل المثال)، يُعيّن فيها

الولاية من قبل رئيس الحكومة، ويُعتبرون مُمثّلين للدولة (ولرئيسها) في الجهة. فالأقلمة باتت اليوم ضرورة اقتصادية وسياسيّة: اقتصادية لضبط استراتيجيات التنمية الإقليمية، وسياسية لتحديد أدوار كلّ من الدولة والفاعلين المحليين.

### 3- التّقسيم الإقليمي والإنصاف المجالي بعد الثورة

يجدر التذكير هنا أوّلاً إلى أنّ الدستور التونسي الذي انبثق عن المجلس الوطني التأسيسي في جانفي 2014، أقرّ في الباب السابع منه مبدأ اللامركزية وخلق الأقاليم، على أن تُديرها مجالس منتخبة<sup>1</sup>، كما منحها الدستور الشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية... كما أقرّ الدستور أيضاً مبدأ التمييز الإيجابي "لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات"<sup>2</sup>. وثانياً إلى أنّ القانون الأساسي المتعلّق بالجماعات المحليّة في تونس (2018)، يُقرّ بأنّ الإقليم "يُمارس الصلاحيات التّنويّة ذات البعد الإقليمي ويسهر على وضع المخطّطات ومُتابعة الدراسات والتنفيد والتنسيق والمراقبة"<sup>3</sup>.

تعتمد التهيئة الترابية على تقسيم المجال الترابي إلى "أقاليم" (régions)، تكون القاعدة الترابية لتطبيق السياسات التّنويّة. ودون الخوض في المعاني المتعدّدة لمصطلح الإقليم، ورغم إقرارنا بأنّ الأقلمة هي وسيلة للتنمية وليست غاية، واعتباراً لأنّ دستور سنة 2014 فتح الأبواب لمشاريع أقلمة، يمكن أن نطرح التساؤل التالي: ما هي المعايير التي يمكن اعتمادها لتقسيم إقليمي جديد للبلاد

<sup>1</sup> "تتجسّد اللامركزية في جاعات محليّة تتكوّن من بلديات وجهات وأقاليم، يغطّي كلّ صنف منها كامل تراب الجمهورية، وفق تقسيم يضبطه القانون... تُنتخب المجالس البلدية الجهويّة انتخاباً عاماً، حرّاً، مباشراً، سريّاً، نزاهةً وشفافاً. تُنتخب مجالس الأقاليم من قبل أعضاء المجالس البلدية والجهويّة. "الدستور التونسي، الفصل 131 وما بعده.

<sup>2</sup> الفصل 12 من الدستور.

<sup>3</sup> القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 والمتعلّق بالجماعات المحلية.

التّونسيّة يحقّق نوعاً من الإنصاف المجالي لفائدة الأقاليم الدّاخلية؟ يجب أن تستند معايير الأقلّمة وتحديد عدد الأقاليم وعواصمها إلى رؤية تحقّق الإنصاف التّراحي. من النّاحية التّظريّة، لا بدّ أن يُسبق كلّ تقسيم إقليمي بتشخيص دقيق وشامل للمجال التّراحي بمختلف عناصره، الطّبيعيّة والبشريّة وتفاعلاتها، وتقييم لما يُتيحُه ذلك المجال من مزايا يُمكن توظيفها لتحقيق الإنصاف المجالي، ومن ضغوطات لا بدّ من معرفتها وترتيبها حسب أصنافها ووزنها وتوزّعها المجالي، لاستنباط الحلول الملائمة لها. في الأقاليم الفقيرة التي لم تتوطّن فيها الاستثمارات المُنتجة، تتعدّد العوائق وتتراكم سلبيّاتها: ارتفاع نسب البطالة، النزوح، تدهور مستوى العيش، صعوبة البلوغ... وتتجنّب الاستثمارات الخاصّة الأقاليم الفقيرة بسبب ضعف المردود والمناخ العامّ للاستثمار. وفي غالب الأحيان، لا يكفي تحسين شبكات النقل والاتصال ودعم التكوين المهني لكسر الحلقة المفرّغة لضعف مُستويات التنمية في الأقاليم الفقيرة، وفي هذه الحالة، لا بدّ من دعم عمومي للاستثمارات الخاصّة كأن تأخذ الدّولة على عاتقها جزءاً من المخاطر وتمنح امتيازات ضرائبيّة للمُستثمرين، كما يُمكن أن يميّز ذلك عن طريق صناديق الاستثمار، على غرار "صندوق تنمية الجنوب" في إيطاليا والذي أُحدث منذ 1950<sup>1</sup>، أو عن طريق مؤسّسات عموميّة على غرار "المنديوبية العامّة للمساواة التّراحيّة" في فرنسا<sup>2</sup>، أو "المنديوبية العامّة للتنمية الجهوية بتونس"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> اشتغل هذا الصندوق (Cassa per il Mezzogiorno) حتى سنة 1984 لثعوضه "وكالة النهوض بالجنوب وتنميته" (Agenzia per la promozione e lo sviluppo de Mezzogiorno) حتى سنة 1992. انظر: Bret B. ، 2016. أمّا على المستوى الأوروبي، فيقوم بهذا الدور "الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليميّة" (Fond Européen de Développement Régional)

<sup>2</sup> أُحدث سنة 2014 بتسمية (Commissariat Général à l'Egalité des Territoires)

<sup>3</sup> تأسّست منذ 1981 وأعيدت هيكلتها سنة 1994. انظر



لا يسعنا في هذه الورقة إلا التأكيد على بعض المبادئ الأساسية التي يمكن أن تقوم عليها التنمية الإقليمية، وإعطاء الملامح العامة لهذا التقسيم. أول هذه المبادئ في نظرنا هي الديمقراطية التي تقوم على الحرية والمساواة والمشاركة السياسية، تلك الديمقراطية التي لا يمكن بدونها تحقيق العدالة. هذا يعني أن التقسيم الإقليمي في حد ذاته لا يمكن من حل مشكلة التنمية الإقليمية والتفاوت الترابي، ما لم يكن مقترنا بمؤسسات مستقلة، ديمقراطية وممثّلة للسلطة الإقليمية، تأخذ على عاتقها مسألة التنمية في الإقليم بتصور البرامج وتنفيذها مع تحديد مصادر تمويلها (ميزانية الدولة، الجباية المحلية واستغلال الموارد المحلية). ومن هذا المنطلق، فإن التنمية الإقليمية القادرة على تحقيق الإنصاف المجالي هي التي يُشارك في تصوّرها مختلف الفاعلين عبر القنوات الديمقراطية وهيكلهم المحلية والإقليمية المنتخبة بطريقة ديمقراطية، ليصبح الإقليم هو الإطار المؤسّساتي والترابي الذي تُصاغ فيه وتنفذ مشاريع التنمية. إن ما يحصل اليوم في بعض الأقاليم غير المحظوظة أو "الهامشية" من تنامي لأدوار مجموعات أطلقت على نفسها تسمية "تنسيقيات"، كما ذكرنا سابقاً، أعلنت نفسها مدافعة عن "مطالب الإقليم في التنمية" لا يمكن أن يؤدي إلى تنمية بقدر ما يؤدي إلى الحصول على ترضيات وامتنيازات مؤقتة لبعض الفئات الوازنة في العمل المطلبي، أمام وهن هيكل الدولة، التي قبلت التفاوض معها وتحت الضّغط<sup>1</sup>. أمّا ثاني هذه المبادئ فهو الدور

<sup>1</sup> على غرار "تنسيقية اعتصام الكامور" نسبة للمكان الذي يحمل نفس الاسم في ولاية تطاوين في الصحراء التونسية، والمحتوي على حقول حديثة للمحروقات (ذات كميات متواضعة)، والتي عمد بعض أفرادها (شباب بين 15 و30 سنة)، إلى غلق الصّمام المتحكّم في نقل إنتاج تلك الحقول، لعدّة أسابيع، ولم يبادروا بإعادة فتحه إلا بعد حصولهم على ضمانات لتشغيلهم في ما سُمّي بـ "شركات البستنة والغراسة والبيئة" هي بمثابة مبرر لمنحهم أجوراً، دون شغل مُنتج أو فعلي، مع تعهّد من الدولة بإحلالهم بالوظيفة العمومية. نصّبت هذه التنسيقية نفسها مُمثّلاً شرعياً للجهة، والفاعل الأكثر وزناً، يتفاوض مباشرة مع الدولة، له "منسق عام" و"ناطق رسمي" وأفضت الصورة السلبية المُتمثّلة في تحدي الدولة،

الرئيسي الذي لا بد أن تضطلع به الدولة الديمقراطية لتحقيق الإنصاف المجالي. فلئن كان من البديهي اليوم أن عهد "الدول الضامنة للرفاهة" أو "الدولة الراعية"<sup>1</sup> قد انقضى، ولئن كان من الصعب جدًا على الدولة السير في اتجاه معاكس لصيرورة العولمة التي تؤدي في جلّ الحالات إلى تدعيم الأقاليم النشيطة والمرتبطة بالاقتصاد العالمي، فإنّه من الممكن للدولة الديمقراطية المساهمة في تحسين القدرة التنافسية للأقاليم الهامشية، وذلك بتجهيزها بمختلف شبكات النقل والاتصالات، لتصبح قادرة على جلب الاستثمار وخلق الثروات، أو بعث ودعم صناديق استثمار موجهة بصفة تفضيلية نحو تلك الأقاليم بواسطة جملة من الحوافز. هذا يعني أن "التمييز الايجابي" الذي جاء به الدستور التونسي لسنة 2014 لفائدة الأقاليم الهامشية، ليس توزيعا سخيا للمال العمومي وتوظيفاً بلا شغل فعلي، كما على الدولة الديمقراطية أن تقوم أيضا بدور الحكم بين الأقاليم الهامشية المنادية بـ "حقها في التنمية"<sup>2</sup>، والأقاليم النشيطة التي لا بد أن تواصل حركتها إذا كان الهدف أيضا هو تفعيل العدالة التوزيعية (بالمفهوم "الراولسي" للكلمة).

والتي أرسلتها هذه التنسيقيات، إلى تعددها في جهات أخرى (في القيروان وباجة مع إضراب عام، في الحوض المنجمي مع تعطيل كامل لمناجم ومغاسل الفسفاط، في حقل النفط بالدولاب في ولاية القصيرين...) إنّ ما حصلت عليه هذه "التنسيقيات" من ترصيات مادية ليتناقض مع "المفهوم السياسي للعدالة الأكثر مقبولة" راجع الفقرة 1 من العنصر الثاني من هذا المقال

<sup>1</sup> ترجمة لمصطلح ((Etat Providence)) بالفرنسية ومصطلح (Welfare State) بالإنجليزية  
<sup>2</sup> "الحق في التنمية" هو من الشعارات التي تُرفع بصفة تكاد تكون يومية في كلّ التحركات الشعبية في القرى والمدن الصغرى في الأقاليم الداخلية في تونس منذ عدة أشهر، وقد أخذت تلك التحركات أشكالا متعددة، كالاكتصام بالطريق العام ومنع حركة المرور، والإضراب العام أو إضراب الجوع. أهم هذه التحركات وقع في مدن سيدي بوزيد والقصيرين قابس، وعدة قرى أخرى بالوسط الغربي.

واعتمادا على ما تقدّم، يمكننا القول أنّ التّقسيم الإقليمي الأقرب لتحقيق إنصاف مجالي في تونس، هو الذي يقوم على مبدأ تحقيق الترابط بين الأقاليم الساحليّة والأقاليم الداخليّة، يكون دور الأولى بمثابة القاطرة التي تجرّ نحو التّمية. يمكن في هذه الصورة أن تأخذ الأقاليم المُحدثة تسمية "أقاليم التّمية"<sup>1</sup>. ويمكن في هذا السياق اقتراح فرضيّتين للتقسيم الإقليمي، تقوم الأولى (خريطة عدد 2) على ثلاثة أقاليم (الشمال - الوسط والجنوب)، في حين تقوم الثانية على سبعة أقاليم (خريطة عدد 3). تقوم الفرضيّة الأولى على تكامل الخصائص الطبيعيّة داخل كلّ إقليم (شمال رطب-وسط شبه جاف و جنوب جاف؛ سهول ساحليّة ومرتفعات داخليّة)، كما أنّ حجمها متقارب. أمّا الفرضيّة الثانية، فقد اعتمدت (إلى جانب ربط الأقاليم الساحليّة بالأقاليم الداخليّة) على عامل الوظيفة داخل كلّ إقليم، من خلال العلاقات الأدفاق التي تربط مختلف أجزائه، وعلى نوع من التوازن النسبي في الشبكة الحضرية بين الأقاليم، ودور الحواضر والمدن الساحليّة وقدرتها على التسيير داخل الإقليم. ومهما يكن من أمر، فإنّ مساهمة مختلف الفاعلين وتوافقهم في تحديد معايير التقسيم الإقليمي هي من الشروط الواجب توفّرها لضمان نجاعته، وللبحث العلمي أيضا إمكانيّة فسيحة للمساهمة في هذا الموضوع.

في المقابل، لا بدّ من توخّي الحذر وانتهاج مسلك الواقعيّة في ما يتعلّق بدور التقسيم الإقليمي في تحقيق العدالة الترابية، لأنّه من الخطأ الاعتقاد أنّ التقسيم الإقليمي، سواء كان الحالي أو الجديد والمنتظر إرساؤه وانتخاب مُمثليه سيكون وحده قادرا على تغيير البنيات الاجتماعية وتحقيق العدالة بين الأقاليم. إنّ العدالة الاجتماعية لا تتحقّق من خلال العمل على أن تكون الأقاليم مُتجانسة، بل

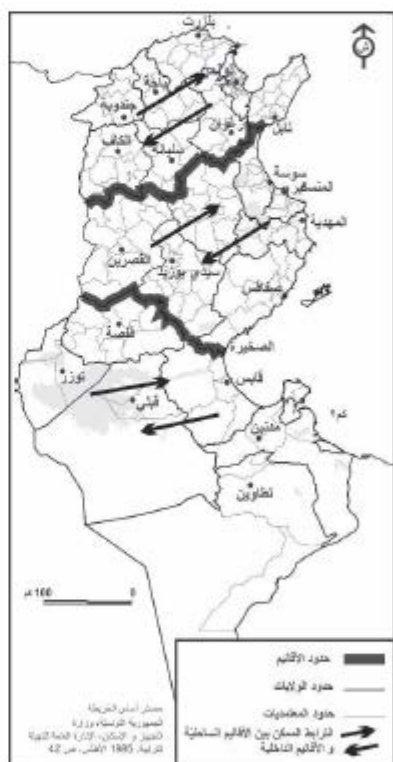
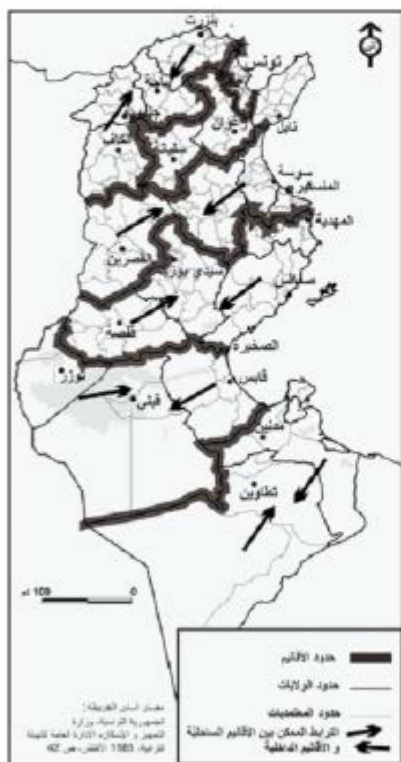
<sup>1</sup> ورد هذا التوصيف في:

Ministère du Développement Régional. *Livre Blanc du Développement Régional. Une nouvelle vision du développement régional.* (Tunis 2011)

من خلال ما تُنتجُهُ اختلافاتها من فرص متنوعة للتنمية. ومن ناحية أخرى، فإنّ العدالة المجاليّة لا تتحقّق فقط من خلال دور الدولة في إعادة توزيع الثروة التي تنتجها الأقاليم الغنيّة أو المحظوظة، بل أيضا من خلال خلق الثروة في الأقاليم الأخرى.

خريطة عدد 3: فرضيّة ثانية-تقسيم  
إلى سبعة أقاليم تمويّة

خريطة عدد 2: فرضيّة أولى-تقسيم  
إلى ثلاثة أقاليم تمويّة



## خاتمة:

إنّ البحث في إشكالية العدالة الاجتماعية-المجالية في تونس بعد الثورة لا يجب أن يُصاغ في شكل الهدف إلى الوصول لتحقيق "العدالة التامة" أو "العدالة المطلقة" بين الأقاليم، لأنّ ذلك سيكون من باب الطوباوية التي ستُعطلُ صيرورة التغيير، وربما تنحى بها منحى عكسيًا، بل من المفيد أن يهدف إلى التخفيف من التباينات الاجتماعية-المجالية، لأنّ تعمق الفجوات

الاجتماعية-المجالية يمكن أن يُصبح عائقًا أمام تنمية الأقاليم المحظوظة ذاتها، هذا دون اعتبار ما يمكن أن يتولّد عنها من توترات اجتماعية. كما يبدو من الصّعوبة بمكان اليوم، في الأقطار العربيّة التي شهدت ثورات "الربيع العربي"، تحقيق العدالة في معناها الواسع، والعدالة المجالية كإنصاف بصفة خاصّة، دون انجاز التحوّل الديمقراطي الحقيقي الذي يحقق دسترة حقوق الإنسان في مضامينها الكونية، ويضمن الحرية الفردية والمساواة والمواطنة. كما أنّ التّوق إلى العدالة المجالية اليوم، خاصّة في بلدان "الربيع العربي"، يفترض الانتقال من مرحلة رفع الشّعارات إلى مرحلة العمل والتّنفيد، ولا يتمّ ذلك إلّا إذا أصبحت السياسات الرّسمية الهادفة لتحقيق العدالة المجالية شأنًا عامًا، يفضي فيه الحوار الديمقراطي بين الفاعلين الاجتماعيين إلى التأسيس لثقافة الحقوق وثقافة الواجبات، وإلى الاتّفاق أوّلا على التباينات المجالية المقبولة من قبل المجموعة، والصّدوع المجالية-الاجتماعية العميقة التي لا يُمكن السّكوت عنها، وثانيا على أقلّمة قادرة على تحقيق الإنصاف المجالي، وللجغرافيين دور في ذلك من خلال استعمالهم لمفهوم "العدالة" كأداة من أدوات التحليل المجالي وتشخيص حالات العدالة المجالية أو انعدامها واستنباط سياسات تنمويّة أكثر عدالة.

إنّ الجدل حول مفهوم العدالة بشكل عام، والعدالة المجالية بشكل خاص سيتواصل بدون شكّ في ظلّ احتداد التناقضات الاجتماعية وتنامي اللامساواة

في إطار هيمنة الاقتصاد الليبرالي. وسأخذ هذا الجدل بُعداً خاصاً في اعتقادنا، نظراً إلى ما أفضت له العولمة منذ ثلاثة عقود تقريباً من تعميق اللامساواة بجميع مقاييسها الجغرافية، من المحلي إلى العالمي، مما يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية أمراً صعباً أكثر من أي وقت مضى. إن ما تشهده تونس اليوم، وما ينتظرها من تعمق للصدوع الاجتماعية المجالية، الرئيسة منها (بين الأقاليم الداخلية والساحلية) أو "الثانوية" (بين المجالات الحدودية وبقية الأقاليم الداخلية، بين أحياء الضواحي الفقيرة ذات السكن غير القانوني وبقية أحياء المدن الكبرى...)، يُجتم في نظرنا الإسراع بتنفيذ الدستور التونسي لسنة 2014 في ما يتعلق بإحداث الجهات والأقاليم وانتخاب السلطة الإقليمية، لا لتنافس السلطة المركزية للدولة، بل لتُمارس الصلاحيات التي منحها إيها الدستور، والمتعلقة أساساً بالتنمية الإقليمية.

ويجوز القول أخيراً أن مفهوم العدالة-من التّاحية المعرفيّة الصّرفة- يمثّل مدخلاً مفيداً في المقاربات الجغرافية-الاقتصادية لفهم المجالات التّرابيّة وتحليل عناصرها، كما يمثّل- من التّاحية العمليّة- نافذة تمكّن الجغرافيا والجغرافيين-الاقتصاديين من المساهمة في التّغيير نحو مزيد من الإنصاف المجالي بما يضعونه بين أيدي أصحاب القرار من مقاربات علميّة مدعّمة، أو بما يُبدونه من آراء في نقاشات المجتمع المدني حول مسألة العدالة، والتي تعدّدت حلقاتها بعد الثورة في تونس.

## المراجع باللغة العربية

جون رولز، العدالة كإنصاف، ترجمة د. حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009. 432 صفحة.

عبد الكريم داود. "الثورة التونسية في ديسمبر 2010- جانفي 2011: قراءة من خلال التباينات المجالية في مستويات التنمية" المؤتمر الأول للعلوم الإنسانية والاجتماعية. قطر، الدوحة، 2011.

## المراجع باللغة الفرنسية

-Amin S. *L'accumulation à l'échelle mondiale*. Editions Anthropos, Paris, 1970, 592 pages.

-Amin S. *Le développement inégal. Essai sur les formations sociales du capitalisme périphérique*. Les Editions de Minuit, Collection Grands Documents, Paris, 1973), 384 pages.

-Belhedi A. *La fracture territoriale. La dimension spatiale de la révolution tunisienne*. Tunis, 2012. Editions Wassiti, Coll. Ibraz, 262 p.

-Belhedi A. Maillage administratif régional et régionalisation en Tunisie. Continuité et rupture. Tunis, 2016. Conférences en ligne, <https://www.researchgate.net/publication/316526678>

-Belhedi A. Disparités régionales en Tunisie. Défis et enjeux. Tunis 2017-2018. Conférences en ligne <http://amorbelhedi.m.a.f.unblog.fr/>

-Bourguignon F. *La mondialisation de l'inégalité*. La République des Idées. Seuil, Paris, 2012. 103 pages.

-Bret B. « Les inégalités : une question de géographie politique », *l'Information Géographique*, 60, n° 1, Paris, 1996. pp 10-19

-Bret B. « Interpréter les inégalités socio-spatiales à la lumière de la théorie de la justice de John Rawls » *Annales de Géographie*. n° 665-666, Paris, 2009. pp 16-34

-Bret B. *Pour une géographie du juste. lire les territoires à la lumière de la philosophie morale de John Rawls*. Presses Universitaires de Paris Ouest, Paris, 2016. 275 pages

-Direction Générale de l'Aménagement du Territoire (D.G.A.T). *Schéma National et Schéma régionaux d'Aménagement du Territoire et Atlas*, Tunis. Ministère de l'Equipeement et de l'Habitat 1985.

-Dlala H. « Logique d'interface et mondialisation : leviers de la métropolisation émergente de Tunis ». *Mondialisation et changement urbain*. Centre de publication universitaire. Tunis, 2010. pp 7-38

-George P. «L'approche géographique du sous-développement». *Tiers Monde*, n° 21, Paris, 1965. pp.81-92

-Lacoste Y., *Géographie du sous-développement*. Quadrige/Presses Universitaires de France, Paris, 1965. 288 pages.

-Levy J. « Justice spatiale » *Dictionnaire de la géographie, de l'espace et des sociétés*. Belin. Paris, 2003. pp531-534

-Ministère de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire (M.E.A.T). *Schéma National d'Aménagement du Territoire. Rapports de première et deuxième phase*, Tunis, 1996.

-Ministère du Développement Régional. *Livre Blanc du Développement Régional. Une nouvelle vision du développement régional*. Tunis, 2011.

-Rawls J. *Théorie de la justice*. Seuil, Paris, 1987, 666 pages. édition originale : A theory of justice, Harvard University Press, 1971.

-Rawls J. *La justice comme équité, une reformulation de la théorie de la justice*, , Editions La Découverte, coll. Textes à l'appui, Paris, 2003, 287 p. (édition originale : Justice as fairness, a restatement, the Belknap press of Harvard University, 2001.